



العدد: ٢٠١٧/٧/٤

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٧

مديريات وأقسام وشعب العقود
الى / الوزارات كافة / مكتب الوزير
/ المحافظات كافة / مكتب المحافظ
/ الجهات غير المرتبطة بوزارة / مكتب رئيس الجهة

م/توضيح

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها...

الحاقا بكتابنا ذي العدد (١٦١١٩/٧/٤) في ٢٠١٧/٨/٣ المتعلق بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٧) لسنة ٢٠١٧ ترد الينا العديد من الاستفسارات من قبل جهات التعاقد حول كيفية العمل بهذا القرار وبصدده نود توضيح الآتي :

- ١- ان قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٧) لسنة ٢٠١٧ اعطى الموافقة على قيام جهات التعاقد باطلاق نسبة من خطاب ضمان حسن التنفيذ تتناسب مع العمل المنجز للمشروع الى الشركات المستمرة بالعمل مع استقطاع نسبة (١٠%) من سلفة الاعمال المنجزة وبما لايزيد عن نسبة خطاب الضمان المحدد في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ولا تطلق الا بعد استلام الاعمال استلاما نهائيا .
- ٢- ان قرار مجلس الوزراء اعلاه جاء لمعالجة موضوع نقص السيولة المالية للشركات المستمرة بالعمل الناتجة من تأخر الدولة في صرف مستحقات هذه الشركات سواء للعقد نفسه ام لعقود اخرى وطالما ان الشركة مستمرة في تنفيذ العقد فمن غير المنطق حجز خطاب الضمان عن هذا العقد على الرغم من ان للشركة مستحقات مالية لم تصرف لها اضافة الى ان جهات التعاقد بإمكانها استقطاع نسبة (١٠%) من سلف الاعمال المنجزة لحين وصولها نسبة (٥٥%) الخاصة بخطاب الضمان علما ان هذا الاستقطاع لا علاقة له بالاستقطاع الخاص بامانات الصيانة .
- ٣- لايسري هذا القرار على المشاريع المستلمة استلاما اوليا كون الغاية من اصدار هذا القرار هو لتوفير السيولة المالية للشركات لغرض الاستمرار بالعمل وأكمله بالسرعة الممكنة دون تأخير.
- ٤- ان احكام القرار اعلاه هي استثناء من المادة (٩/ثانيا/ج) من الفصل الثامن من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ والمتضمنة (عدم اطلاق خطاب ضمان حسن التنفيذ الا بعد صدور شهادة القبول النهائي وتصفية الحسابات ويجوز اطلاق اجزاء من خطاب ضمان حسن التنفيذ بعد التسلم النهائي لتلك الاجزاء و صدور شهادة القبول لها بما يؤيد كونها مؤهلة



العدد:

التاريخ: ٢٠١ / /

للاستخدام) حيث اجاز هذا القرار اطلاق نسب من خطاب ضمان حسن التنفيذ وحسب نسبة الانجاز دون صدور شهادة الاستلام لها .

للتفضل بالاطلاع والعمل بموجبه ...مع التقدير.

وزارة التخطيط
دائرة
العقود الحكومية العامة

الدكتور المهندس
ازهار حسين صالح
مدير عام دائرة العقود الحكومية العامة
٢٠١٧/١٠/١٦

نسخة منه الى :-

- مكتب معالي الوزير/ للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير.
- مكتب المفتش العام/ للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير.
- أجهزة ومراكز الوزارة/ لنفس الغرض اعلاه.. مع التقدير.
- قسم العقود/ لنفس الغرض اعلاه... مع التقدير.
- قسم التنسيق والمتابعة/ لنشر الاعمام على الموقع الالكتروني للدائرة.
- قسم الاستشارات والتدريب / شعبة الاستشارات/.. للحفاظ

للاستفسار E-mail: contracts.dp40@ mop.gov.iq

احمد. ١٠/١٢